

غزة ٢٠١٤... انتصار الصمود

محمد دراغمة*

هدنة ٢٠١٤ في غزة: الولادة من الخاصرة

لم يكن عدوان "الجرف الصامد" الإسرائيلي على قطاع غزة الذي دام ٥١ يوماً اعتباراً من ٨ تموز / يوليو ٢٠١٤، مثل الاعتداءات السابقة: لا من حيث كم المتفجرات التي أُلقيت عبر صواريخ الطائرات أو قذائف المدافع والدبابات، ولا من حيث أوضاع المقاومة.

فإسرائيل التي لم تتمكن من كسر شوكة المقاومة ووقف صواريخها وإنهاك مقاتليها على أرض المعركة، وفي أنفاقها، صبت جام غضبها على البشر والحجر محيلة أحياء بكاملها دماراً، وماسحة عشرات العائلات من سجلات الأحياء.

أمّا المقاومة، فتحسبت للمعركة عبر منظومة من الأنفاق، بحيث إن قطاع غزة بات قطاعين: أحدهما فوق الأرض وثنانيتها تحتها، كما أن الصواريخ التي كانت تُطلق في اتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت المقاومة قد جهزت لها منصات إطلاق متحركة حالت دون تدميرها كلها، بل إن النزر اليسير منها تم تدميره، بينما كانت الذخائر بدورها في مخابئ آمنة.

لقد امتلكت إسرائيل تأييداً شعبياً إسرائيلياً جارفاً لعدوانها، و"تفهماً" دولياً، وغضّ نظر عربياً، وهي أمور لم تمتلكها من قبل في أي من معاركها... علماً بأن الرأي العام الغربي كان يبدي تغييراً مع تواصل الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في قطاع غزة، وبات في نهاية المطاف معارضاً تماماً لهذا العدوان.

المقاومة خاضت معركتها وسط انقسام سياسي بين الفصائل الفلسطينية، لكن بتأييد شعبي لمواجهة إمّا تنتهي بفك الحصار الظالم عن غزة، وإمّا "فلتُحرق غزة" وهي تقاوم، لكنها افتقدت أي غطاء عربي. كما أن كون حركة "حماس" هي الحاكمة في قطاع غزة، جعل مصر: سلطة ورأياً عاماً، في الطرف "غير المتضامن" مع غزة، وقليلة هي الدول العربية التي تضامنت مع الطرف الفلسطيني.

ولأن كل معركة أو حرب تحمل هدفاً سياسياً، فإن المفاوضات لا بد منها في مرحلة

* صحافي فلسطيني.

ما من مراحل القتال، لكن مفاوضات وقف النار أيضاً لم تكن هنا كسابقاتها. فالتضامن العربي كان مفقوداً، والضغط الدولي على إسرائيل لم يكن موجوداً أصلاً، والوضع الفلسطيني قبل الحرب كان منقسماً سياسياً على نفسه عامودياً وجغرافياً، وما عُرض في البداية اعتبرته فصائل المقاومة "ورقة استسلام" فرفضتها وطالبت بتعديلها.

ومع بداية انكشاف الصورة في القطاع على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فإن التفاوض بات أقل تعقيداً، لكنه لم يكن سهلاً أصلاً، وسط الجفاء العربي / المصري تجاه غزة، والانقسام الفلسطيني، والكم الهائل من الدمار والقتل على مدار الساعة.

وهذا التقرير يحاول الإضاءة على ما كان يجري في غرف التفاوض غير المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي الغرفة الواحدة ضمن مكونات الوفد الفلسطيني المشترك من فصائل منظمة التحرير ومن "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

مفاوضات الأعداء والخصوم

تعلقت قلوب كثير من الفلسطينيين بمفاوضات القاهرة غير المباشرة أملاً بأن تسفر عن وقف سريع لشلال الدم المتدفق في غزة، لكن هذه الآمال لم تكن تمتك كثيراً من الرصيد في الواقع بسبب الحجم الكبير لأزمة الثقة بين الأطراف المنخرطة في تلك المحادثات، والتي ظهرت على السطح قبل أن تبدأ.

فحركة "حماس" لم تُخف عدم ثقتها بالقيادة المصرية للقيام بدور الوساطة، وسارعت إلى رفض مبادرتها إلى وقف إطلاق النار التي أعلنت في الأسبوع الأول من الحرب عندما كان عدد الضحايا قد وصل إلى ١٦٠ قتيلًا، وهي المبادرة التي سارعت إسرائيل إلى قبولها. كما أن مصر لم تُخف عدم ثقتها بحركة "حماس"، ولم تخف أنها قدّمت مبادرتها بعد مشاورات مع إسرائيل، ومن دون إجراء أي مشاورات مع "حماس".

وكذلك، فإن "حماس" لم تكن تثق بنيات الرئيس محمود عباس ووفده المشارك في المفاوضات، وأبدت حساسية تجاه أي فكرة قدمها وفد "فتح"، وخصوصاً مسؤول الاستخبارات العامة اللواء ماجد فرج.

البحث عن إنجاز

قدمت "حماس" إلى المفاوضات وهي تتطلع إلى تسجيل إنجاز حرص الوفد الإسرائيلي على عدم منحها إياه حتى لو استمرت الحرب فترة طويلة، كما أن الوفد الإسرائيلي كان يتطلع إلى إجبار "حماس" على إعلان هزيمة كاملة حرصت الأخيرة على عدم منح إسرائيل إياها مهما يكن الثمن.

وعلى الرغم من تلك التناقضات كلها، فإن الأطراف المشاركة في مفاوضات وقف النار، لم تجد خياراً آخر سوى أن يتعامل بعضها مع بعض، وأن تتوصل، بعد مفاوضات طويلة وصعبة رافقها كثير من الدماء، إلى اتفاق وقف نار مع الجانب الإسرائيلي وفق معادلة: لا غالب ولا مغلوب، أي تعود بعدها الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل الحرب، كأن

الدماء الغريزة لم تتدفق في هذا الشريط الساحلي الفقير والمكتظ والمحاصر.

وفد "مشترك" بثلاثة توجهات

نجح الفلسطينيون في الذهاب إلى المفاوضات بوفد مشترك، غير أن هذه الوحدة كانت شكلية، وكشفها ظهور ثلاثة توجهات في هذا الوفد في أثناء المفاوضات: التوجه الأول مثلته حركة "حماس" التي رفضت المبادرة المصرية، وسعت لاستبدالها باتفاق يحمل انتصاراً أو إنجازاً يمكن استخدامه مفتاحاً لحل المشكلات التي دفعت إلى الحرب، وخصوصاً الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على القطاع. التوجه الثاني مثلته حركة "فتح"، أو وفد منظمة التحرير الذي حاول التوصل إلى اتفاق منذ اليوم الأول على أساس المبادرة المصرية. ويوضح عضو في الوفد، أنه "من دون شك هناك نقاط إيجابية في المبادرة المصرية، وكان من الممكن لنا التوصل إلى اتفاق منذ اليوم الأول؛ اتفاق يوقف شلال الدم والدمار والدموع في غزة".

ويعدد عضو الوفد الفلسطيني النقاط الإيجابية التي حملتها المبادرة المصرية، والتي وافق عليها الوفد الإسرائيلي لاحقاً في أثناء المفاوضات، بما يلي:

- فتح المعابر وفق آلية يُتفق عليها بين السلطة وإسرائيل.
- السماح بالتصدير من غزة إلى الضفة الغربية.
- السماح للسلطة بتحويل الأموال لدفع رواتب موظفي الحكومة في غزة ضمن آلية تضمن عدم وصول تلك الأموال إلى جهات عسكرية.

ويشير عضو الوفد الفلسطيني إلى أن "الموافقة على هذه الصيغة لا تتيح لـ 'حماس' إعلان انتصار، لكنها تتيح للسلطة العمل على فكفكة الحصار تدريجياً، سواء بفتح المعابر مع إسرائيل، أو بفتح معبر رفح الحدودي مع مصر". ويقول: "من الواضح أن عودة السلطة إلى غزة ستسهل من حركة المعابر، سواء مع إسرائيل أو مع مصر، لكن حركة 'حماس' سعت إلى تحقيق إنجاز كبير يبرر حجم الدماء والدمار، وهو ما حرصت إسرائيل على عدم منحها إياه".

ويذكر أن هذه أول مرة توافق فيها إسرائيل على تصدير المنتوجات من غزة إلى الضفة الغربية منذ أن فرضت الحصار على القطاع. وكان منع إسرائيل الصادرات من غزة إلى الضفة قد تسبب بإغلاق ٢٤٠٠ مصنع ومعمل صغير في غزة، كانت تصدر منتوجاتها إلى الضفة.

كما وافقت إسرائيل، وللمرة الأولى أيضاً، على قيام السلطة بدفع رواتب موظفي الحكومة في غزة ضمن آلية رقابة يجري الاتفاق عليها. غير أن هاتين النقطتين لم يشملهما الاتفاق النهائي الذي جاء مقتضباً وسرياً، وهدف إلى تحقيق وقف فوري لإطلاق النار.

أمّا التوجه الثالث فجاء، على غير المتوقع، من حركة "الجهاد الإسلامي" التي سعت للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار منذ الأيام الأولى. وفي لقاءات خاصة قال ممثلو

الحركة إن "الجهاد" لم تكن تسعى لحرب مفتوحة، لأن حرباً من هذا النوع تتيح لإسرائيل تدمير قطاع غزة بالتدريج أمام نظر العالم وسمعه.

وطالبت "الجهاد الإسلامي" برفع أشكال الحصار كلها، وإعادة بناء المطار وإنشاء الميناء ومطالب أخرى مهمة، لكنها أرادت وقف إطلاق نار دائماً.

ويشرح نائب الأمين العام للحركة زياد النخالة موقف "الجهاد" بالقول: "حركة الجهاد سعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف في هذه المفاوضات: الأول هو وقف شلال الدم في غزة، والثاني إعادة بناء ما دمرته الحرب، والثالث فتح المعابر." ويضيف: "نحن نعرف أن الاحتلال سيستغل أي تطور لإغلاق وتقييد الحركة على المعابر، ورهاننا كان أن نخرج من هذه الحرب وقد نجحنا في الاتفاق مع الإخوة في مصر على فتح معبر رفح." وللوصول إلى هذا الهدف تم، في أثناء المفاوضات، تشكيل لجنة داخلية من أعضاء الوفد الفلسطيني لدراسة آليات فتح معبر رفح بعد الانتهاء من المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. واتفقت اللجنة على تقديم ورقة للجانب المصري تنص على فتح معبر رفح بإدارة سلطة المعابر في السلطة الفلسطينية، على أن تقوم حكومة الوفاق الوطني بنشر قواتها على المعبر.

ويوضح زياد نخالة: "نحن ندرك أننا لن نتفوق في حرب مع أقوى جيش في المنطقة، لكننا حاربنا بشرف، وعلينا أن نوقف الحرب بشرف أيضاً." ويضيف: "يمكن للعالم أن يتعايش مع عدد من الضحايا الفلسطينيين كل يوم مثلما يتعايش العالم مع الحرب في سورية والعراق وغيره، لذلك كان علينا أن نوقف الحرب."

انهيار المفاوضات

كان اليوم الأخير من المفاوضات، وهو ١٩ آب / أغسطس، يقترب من نهايته من دون إشارة إلى أي تقدم، والذي زاد الطين بلة، كان إعلان إسرائيل سقوط ثلاثة صواريخ من غزة على مدينة بئر السبع، وتوجيه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمراً إلى فريقه المفاوضات في القاهرة بالعودة فوراً، وطلبه من قواته استئناف القصف على غزة.

عاد الوفد الفلسطيني إلى مقره في فندق "ماريوت جي دبليو"، وهو منتج راق معزول يقع على الطريق الدائري نحو القاهرة الجديدة، وشرع يُجري اتصالات - كل مع قيادته - للبحث عن مخرج. وبينما كان وفد حركة "حماس" مجتمعاً حتى ساعة متأخرة من الليل، تلقى رسالة من غزة فحواها أن زوجة القائد العسكري لـ "كتائب عز الدين القسام" محمد الضيف، وابنه، سقطا في غارة استهدفت شقة تقيم فيها الزوجة، علماً بأن الضيف متزوج من امرأتين تقيم كل واحدة منهما مع أطفالها في شقة سكنية سرية.

وصرّح القيادي في "حماس" موسى أبو مرزوق، لدى مغادرته الفندق عائداً إلى بيته في الحي الثاني في التجمع الخامس في القاهرة الجديدة، أن مصدر الصواريخ الثلاثة التي أطلقت على بئر السبع غير معروف، وذهب إلى حد التشكيك أصلاً في وجود مثل هذه الصواريخ التي استغلها نتنياهو لاستئناف الحرب على غزة.

في تلك المرحلة لم تكن الفصائل، ولا سيما "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، راغبة في العودة إلى الحرب، وإنما كان ممثلو الحركتين يقولون في اللقاءات الخاصة، إنه "في حال

عدم التوصل إلى اتفاق لن نجد التهديئة، لكن هذا لا يعني أننا سنعود إلى الحرب، فليذهب نتنياهو وجيشه إلى حيث جاؤوا، أمّا نحن فسنعيد ترميم بيوتنا وجروحنا، وسنترك للسلطة الفلسطينية تولّي إعادة الإعمار وإدارة المعابر."

لقد كانت الفصائل في هذه المرحلة مستعدة لمعادلة: "هدوء في مقابل هدوء". لكن إسرائيل واصلت شن الهجمات على غزة، وفي اليوم التالي، أي في ٢١ آب / أغسطس، اغتالت ثلاثة من كبار قادة "كتائب عز الدين القسام"، هم: محمد أبو شمّالة ورائد العطار ومحمد برهوم. وبعد ذلك انتقلت إلى استهداف الأبراج السكنية بذريعة أن هذه الكتائب تقيم غرف عملياتها في تحصينات أقيمت أسفل تلك الأبراج.

ما قبل الاتفاق

لم يختلف ممثلو الفصائل التي شاركت في الوفد الموحد للمفاوضات غير المباشرة على أسباب انهيار المفاوضات قبل ستة أيام من التوصل إلى الاتفاق، فالوفد كان قد غادر في ٢٠ آب / أغسطس وبقي ممثلو "الجهاد الإسلامي"، ثم انضم إليهم ممثلو "حماس" في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، بعد سلسلة اجتماعات للمكتب السياسي لـ "حماس" في الدوحة، وكان الجميع يدرك أن الوفد الإسرائيلي لم يأت إلى القاهرة للتوصل إلى اتفاق مقبول من طرف الفلسطينيين.

وفي هذا السياق، قال القيادي في الجبهة الديمقراطية قيس عبد الكريم: "أي اتفاق مستند إلى الأفكار الإسرائيلية المقدمة لنا لن يكون اتفاقاً مشرفاً أبداً." أمّا عضو وفد "حماس" الذي جاء من غزة، خليل الحية، والذي وصفه زملاؤه في الوفد بأنه كان "مبدعاً" و"مرناً" و"لم يتوقف منذ اللحظة الأولى وحتى اللحظة الأخيرة عن محاولة التوصل إلى اتفاق لإنقاذ غزة"، فقال عن سبب عدم التوقيع قبل هذا الموعد: "لم نحصل على نقطة واحدة أستطيع أن أحملها وأعود بها إلى غزة لأقول لأهلها: أحضرت لكم هذا."

وشرح الحية أسباب انهيار المفاوضات، فقال: "وضع الوفد الإسرائيلي في كل بند من بنود الاتفاق المقترح جملة أو كلمة تبقية صاحب اليد العليا في كل شأن من شؤون الحركة والإعمار في غزة". وأضاف: "لو وقّعنا على الاتفاق المعروض من الجانب الإسرائيلي لكان عليّ اليوم أن أعود إلى غزة لأقول للصياد والمزارع والتاجر والطالب والمريض وصاحب البيت المهدم إن مصيركم في يد إسرائيل: فهي التي ستقرر للصياد منطقة الصيد، وللمزارع على الحدود منطقة الزراعة، وللتاجر كم كيس أسمنت يستطيع أن يستورد، وكيف سيوزعها في السوق.. كان عليّ أن أقول لصاحب البيت المهدم أن كيس الأسمنت القادم لإعادة بناء بيتك ستشرف عليه إسرائيل إلى أن يصل إلى المعبر، ثم ستتولى الأمم المتحدة متابعتها حتى يصل إلى المخازن، ومنها إلى ورشة البناء، ثم تشرف على تحوّلها إلى بناء." وأضاف: "والمشكلة ليست فقط في الاتفاق المعروض وإنما في التنفيذ. ففي الغد ستأتي إسرائيل وتقول: لا حركة للناس اليوم، أو هذا يدخل وهذا لا يدخل. لا حركة للسلع اليوم، أو هذه السلعة تدخل، وهذه لا تدخل..."

ويعتقد خليل الحية أن إسرائيل أرادت من وراء هذه المفاوضات دفع "حماس" والفصائل إلى توقيع "وثيقة استسلام".

ويرى أحد أعضاء الوفد، من فصائل منظمة التحرير، أن فرصة ما ظهرت في ١٤ آب / أغسطس، لكنها سرعان ما تبددت. ويقول: "في ذلك اليوم قدم وفد حماس أفكاراً معتدلة جداً، وقبل فكرة تسهيل الحركة على الحدود بدلاً من حرية الحركة، ووافق على تأجيل بحث المطالب الأخرى مثل المطار والميناء ضمن صيغة ما، لكن قيادته فضلت عودة الوفد إلى كل من غزة والدوحة لمدة ثلاثة أيام لدراسة النص المقترح وتقديم رأي نهائي بشأنه." ويضيف: "عندما عاد الوفد إلى القاهرة أبدى تمسكه من جديد بفكرة حرية الحركة على المعابر، فعاد الجانب الإسرائيلي وطرح مجدداً مطلب نزع سلاح غزة، وعدنا إلى نقطة الصفر."

يوم الانهيار

مفاوضات اليوم الخامس، وهو اليوم الأخير من التهدة المعلنة، بدأت في العاشرة والنصف صباحاً، وعند الرابعة عصراً لملم الفريق الإسرائيلي المفاوضات وأوراقه وغادر مقر الاستخبارات العامة المصرية، وقفل عائداً بعد تلقيه أوامر من نتنياهو بالانسحاب لأن "إسرائيل لا تتفاوض تحت النار."

في ذلك اليوم جرت مفاوضات مكثفة شبيهة بمفاوضات اليوم السابق التي تواصلت ١٢ ساعة من دون انقطاع، لكنها لم تسفر عن حدوث أي تقدم، إذ أصر الوفد الإسرائيلي على موقفه الرفض للمطلب الفلسطيني فتح المعابر، واستخدم كلمة "تسهيل" الحركة، وحصر هذه الحركة باثنين من المعابر هما: معبر بيت حانون (إيرز) للأفراد، ومعبر كرم أبو سالم (كبيرم شالوم) للسلع. وقيد الوفد الإسرائيلي حركة الأفراد والسلع بجملة في الاتفاق تقول "وفق آلية يُتفق عليها لاحقاً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية"، وهي جملة كانت كافية كي يدرك الوفد الفلسطيني أن الحركة على المعابر بين غزة وإسرائيل لن تختلف كثيراً بعد الحرب عمّا كانت عليه قبلها.

وكان الوفد الإسرائيلي حريصاً طوال المفاوضات على التحدث عن حركة فئات من الأفراد عبر المعابر مثل المرضى ورجال الأعمال والعاملين في المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين في السلطة... أمّا فيما يتعلق بالسلع فإنه وضع قيوداً شديدة على السلع التي تدخل في الاستخدامات المدنية والعسكرية مثل الأسمت والمعادن والكيمياويات، طالباً أن تحدد إسرائيل والسلطة الكميات والوجهة، وتشرف الأمم المتحدة داخل قطاع غزة على ضمان استخدامها في المجال المدني فقط.

ووافق الوفد الإسرائيلي على توسيع متدرج لمنطقة الصيد البحري من ثلاثة أميال إلى ستة أميال، ثم ١٢ ميلاً - وفق الأوضاع الأمنية. ووافق أيضاً على تقليص بالتدرج للمنطقة الأمنية الحدودية من ٥٠٠ متر إلى ٣٠٠ متر، ثم ٢٠٠ متر، ثم إلى ١٠٠ متر، وصولاً إلى إلغائها، وهو ما نص عليه في الاتفاق الأخير.

القضايا المؤجلة

طلب الوفد الإسرائيلي تأجيل بحث المطالب الفلسطينية الأخرى إلى مفاوضات لاحقة

تجري بعد شهر من توقيع الاتفاق. وحصر هذه المطالب بـ "الأسرى وجثث الجنود وأمور أخرى يتفق عليها الجانبان"، تجنباً لذكر المطالب الفلسطينية الثلاثة الرئيسية وهي: إعادة تشغيل مطار غزة الدولي؛ إنشاء ميناء؛ التراجع عن الإجراءات العقابية التي أعقبت خطف وقتل المستوطنين الثلاثة في ١٢ حزيران / يونيو الماضي، والتي شملت إعادة اعتقال ٦٤ أسيراً جرى إطلاقهم في صفقة تبادل الأسرى.

وتبادل الوفدان في ١٨ و١٩ آب / أغسطس، عشرات المسودات لكن من دون تغيير جوهري. وحاول الوفد الفلسطيني إنقاذ الموقف، بعد انسحاب الوفد الإسرائيلي، فأعد ورقة سريعة قدمها إلى الوسيط المصري، وكانت شبيهة إلى حد كبير بالمبادرة المصرية الأساسية، مع تعديلات طفيفة لا تتعدى تغيير عشر كلمات. وحمل الوسيط المصري الورقة الفلسطينية وأبرقها إلى الوفد الإسرائيلي، لكن الأخير لم يرد، إذ كانت قيادته السياسية قد قررت العودة إلى الخيار العسكري لحسم الخلاف الجاري على طاولة المفاوضات، أو لضرب أهداف جديدة ظهرت في أثناء التهدة التي صمدت ٢١ يوماً، وتخللها انهيار ليومين عندما رفض الجانب الفلسطيني، صباح الجمعة في ٨ آب / أغسطس، تمديد التهدة.

وتضمنت الورقة الفلسطينية المقترحة: فتح المعابر وفق الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل؛ تأجيل لمدة شهر في بحث قضايا المطار والميناء والإجراءات العقابية الإسرائيلية التي اتُخذت بحق ناشطي حركة "حماس" في الضفة الغربية عقب خطف وقتل المستوطنين الثلاثة، والأسرى وجثث الجنود؛ توسيع منطقة الصيد البحري إلى ١٢ ميلاً؛ إلغاء المنطقة الحدودية الفاصلة.

خلافات لغوية

إلى جانب الخلافات السياسية الحادة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ظهرت أيضاً خلافات في التعبيرات اللغوية المستخدمة والمصطلحات.

فقد قال أحد ممثلي "حماس" في الوفد المفاوض، عزت الرشق: "واجهتنا مشكلة كبيرة في اللغة المستخدمة، واللغة هنا تعني الشيء وتعني نقيضه، فعندما نقول: فتح المعابر للأفراد والسلع وفق آليات يُتفق عليها لاحقاً بين السلطة وإسرائيل، فهذا قد يعني أنه ربما سيجري الاتفاق لاحقاً على ذلك، وربما لا يجري الاتفاق، وهذا هو المرجح، وبالتالي بقاء الحال كما كانت عليه قبل الحرب وسقوط ألفي شهيد".

وقاوم الجانب الإسرائيلي بشدة محاولات الجانب الفلسطيني تثبيت حق قطاع غزة في إقامة ميناء بحري ومطار حتى عندما وافق الجانب الفلسطيني على تأجيل بحث هذين الموضوعين، إلى جانب مواضيع حيوية أخرى، إلى فترة لا تقل عن شهر من التوصل إلى وقف إطلاق النار، واشترط الجانب الإسرائيلي الموافقة على بحث المطار والميناء بموافقة الجانب الفلسطيني على بحث نزع السلاح من غزة.

وحوّلت التعديلات الإسرائيلية المقترحة المطلب الفلسطيني من رفع الحصار إلى تخفيف الحصار، وفق قول السفير الفلسطيني في القاهرة جمال الشوبكي.

وتضمنت الورقة أيضاً جملة غامضة تنص على أنه: يجري بحث شروط تثبيت التهدة.

وهدفت هذه الجملة التي اقترحها ممثل عن حركة "حماس" إلى "إغراء" الوفد الإسرائيلي الذي طالب بإدراج بند ينص على البحث في نزع سلاح الفصائل في قطاع غزة في كل مرة طالب فيها الفلسطينيون بالبحث في المطار والميناء.

لكن الجانب الإسرائيلي لم يردّ على المبادرة الفلسطينية، وذهب إلى خيار الحرب بهدف فرض شروطه، أو ربما بهدف الوصول إلى أهداف جديدة.

خيارات "حماس"

بعد انهيار المفاوضات انحصرت خيارات "حماس" فيما يلي:

- استمرار حرب الاستنزاف لفترة من الوقت تطول أو تقصر.
- صدور قرار من مجلس الأمن يدعو الطرفين إلى وقف القتال، ويدعو السلطة إلى العودة إلى قطاع غزة.
- صدور دعوة مصرية إلى الطرفين لوقف القتال والعودة إلى مفاوضات يرجح أنها لن تنجح في التوصل إلى اتفاق، لكنها قد تنجح في وقف القتال.
- وقال عزت الرشق: "نحن في غزة ليس لنا مصلحة في استمرار الحرب، لكننا لن نمنح الاحتلال تهديّة مجانية، فنحن لن نقف على الحدود كي نحمي دولة إسرائيل المعتدية." وأضاف: "حتمًا سنصل بعد هذه الجولة من القتال إلى وقف نار يتوقف شكله على التطورات الجارية، فإمّا أن يكون هناك اتفاق تفصيلي يرفع الحصار عن غزة، وإمّا أن يوقف الاحتلال هجماته عبر صيغة ما."
- غير أن إسرائيل التي سحبت قواتها البرية من قطاع غزة، واصلت قصفه جواً وبراً وبحراً، وفي الوقت ذاته، واصلت فصائل المقاومة إطلاق الصواريخ على التجمعات الإسرائيلية...

التحول

في ٢٦ آب / أغسطس، وافقت "حماس" على ورقة مصرية جرى الاتفاق عليها في القاهرة بين ثلاثة ممثلين عن الحركة هم: موسى أبو مرزوق وخليل الحية وزياد الظاظا، وبين اثنين من حركة "الجهاد الإسلامي" هما: زياد نخالة وخالد البطش.

وخلت الورقة الجديدة التي تحولت إلى اتفاق، من الشروط التي تمسكت بها "حماس" طوال المفاوضات غير المباشرة التي استمرت ثلاثة أسابيع، وهي: فتح المعابر من دون قيود، وإدراج الميناء والمطار والإجراءات التي قامت بها إسرائيل في الضفة الغربية عقب اختطاف وقتل المستوطنين الثلاثة في ١٢ حزيران / يونيو الماضي ضمن قائمة القضايا التي سيجري التفاوض عليها بعد شهر من وقف النار.

واتفق ممثلو "حماس" و"الجهاد" مع الجانب المصري على أن يكون البيان مقتضباً وعماماً. ونصّ البيان على أنه: "حفاظاً على أرواح الأبرياء وحفظاً للدماء واستناداً للمبادرة المصرية وتفاهات القاهرة ٢٠١٢، تدعو مصر الطرفين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى وقف النار الشامل والمتبادل." وأضاف البيان أن ذلك سيتزامن مع فتح المعابر بين قطاع

غزة وإسرائيل بما يحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار والصيد البحري انطلاقاً من ٦ ميل بحري [هكذا]. " كما نص البيان على "استمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن الموضوعات الأخرى خلال شهر من تثبيت وقف إطلاق النار"، من دون ذكر أي من هذه القضايا. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ فلسطين في طوابع البريد

مجموعة

نادر خيري الدين أبو الجبين

طبعة ثانية مزيّدة ومحدثة

٤٩٣ صفحة ١٠٠ دولار

